ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

مرصد الهدف الثالث عشر في المنطقة العربية

الخسائر والاضرار الناتجة عن التغير المناخي في المنطقة العربية

الأهداف وآليات التنفيذ

13 العمل المناخي

العدد الثامن عشر

يونيو 2023

خلفية:

واحد من أبرز مخرجات مؤتمر كوب 27 هو إقرار **صندوق الخسائر والأضرار**، ومع ذلك لا تزال خطط التكيف في العديد من البلدان النامية في المنطقة العربية مجرد أهداف دون تنفيذ على أرض الواقع، خاصة مع وجود **رفض وتعسر من جانب الدول المتقدمة والغنية المتسببة في معظم الانبعاثات العالمية، وبشكل خاص من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين.** وفي إطار حرصها على حماية حقوق الإنسان، وتعزيز مجتمعات مستدامة تحافظ على حياة الإنسان بشكل أمن وجيد، تقوم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بإصدار **العدد الثامن عشر- شهر يونيو** من "مرصد الهدف الثالث عشر في المنطقة العربية **بعنوان الخسائر والاضرار الناتجة عن التغير المناخي في المنطقة العربية: الأهداف وآليات التنفيذ"**، وذلك لتتبع الممارسات الجيدة وكذلك التحديات التي تواجهها الدول العربية في تحقيقها للهدف الثالث عشر من أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030.

يركز المرصد على الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول العربية للتصدي لتغير المناخ وآثاره، مع العلم أن المرصد يركز على غايات محددة خاصة بالهدف الثالث عشر ومنها: تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار. وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. وتحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

وينقسم المرصد إلى فرعين؛ الأول خاص بملف العدد وهي الدولة العربية التي تسعى لتحقيق غايات الهدف الثالث عشر، والفرع الثاني يتتبع بالرصد أبرز الممارسات الجديدة والتحديات التي واجهتها باقي الدول العربية خلال الشهر في تحقيقها لغايات الهدف الثالث عشر السابق ذكرها.

منهجية الرصد:

يعتمد مرصد الهدف الثالث عشر في المنطقة العربية على منهجية الرصد المباشر لما نشر في الإعلام العربي والغربي والأفريقي عن الجهود الحكومية لتعزيز العمل المناخي. ركز المرصد على عدد من مصادر البحث الثانوية؛ حيث والتي المصادر المفتوحة مثل شبكة الإنترنت، والمواقع الإخبارية الموثوقة وذات المصداقية التي تتابع الدول العربية والمسارات التنموية بشكل عام.

كذلك يعتمد المرصد على المعلومات والبيانات المنشورة على ووزارات البيئة العربية على مواقعها الرسمية، وما نقلته الصحف الإلكترونية ووسائل الإعلام المكتوبة عن جهود حكومات الدول العربية في تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، وأيضًا التحديات التي تواجهها بهدف تسليط الضوء عليها.

غايات مرصد الهدف الثالث عشر.. لماذا بالتحديد؟

تنوعت غايات ومؤشرات الهدف الثالث عشر وفقاً للأجندة العلمية، ولكن من الملائم مع طبيعة المرصد الشهري معالجة تلك الغايات بصورة انتقائية. لذلك سلط المرصد الضوء على غايات الهدف الثالث عشر الرئيسية والتي تدور حول: أولاً: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني، ثانياً: تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار، ثالثاً: التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

يذكر أن المرصد تضمن رصد مدى نجاح الدول العربية في تلك الغايات تحديداً، وذلك من أجل التركيز على المؤشرات التي يمكن قياسها على المدى القصير، ومن ثم قياس مدى نجاح الدول في تحقيقها. نظرًا لتحديد النطاق الزمني للمرصد بشهر واحد، حيث تطلب بعض مؤشرات تحقيق غايات الهدف الثالث عشر قياسها على مدى زمني طويل نسبيًا يصل إلى عام أو أكثر.

الأطر القانونية للهدف الثالث عشر: العمل المناخي

يعتمد مرصد الهدف الثالث عشر على مرجعية قانونية دولية وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لعام 1993، ومدى التزام الدول العربية بهذه الاتفاقية. يضاف إلى ذلك الاستراتيجيات العربية التي وضعها الحكومات التي تأتي في ضوء تلك الاتفاقية، وأخيرًا المبادرات الوطنية والبرامج التي تقوم بها المنظمات الوطنية المعنية بقضايا تغير المناخ.

يذكر أن مرصد الهدف الثالث عشر في المنطقة العربية هو دورية بحثية تصدرها مؤسسة ماعت تحت مظلة "منصة ماعت للعمل المناخي". والتي أطلقتها المؤسسة في بداية العام 2023، وتطمح المنصة إلى تعزيز عمل المجتمع المدني في مجال العمل المناخي، وذلك من

خلال إطلاق الدراسات والدوريات الهادفة لإذكاء ورفع مستويات الوعي المناخي، بالإضافة إلى تنظيم سلسلة من الورش التدريبية والأنشطة المعنية بمناقشة آليات التصدي للتغير المناخي ومكافحته على المستويات: الوطنية والإقليمية والدولية.

المحور الأول: ملف العدد

أولا: موضوع العدد "الخسائر والاضرار الناتجة عن التغير المناخي في الدول العربية":

ا. نظرة عامة حول واقع الدول العربية كأحد بلدان الخسائر والأضرار:

تحمل الخسائر والأضرار معاني مختلفة لمجموعات مختلفة ولا يوجد تعريف متفق عليه للخسائر والأضرار في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، يمكن فهم الخسائر والأضرار عمومًا على أنها الآثار السلبية لتغير المناخ التي تحدث غالبًا عند ضعف أو غياب عمليتي التخفيف والتكيف المناخي.

تعتبر **الخسائر والأضرار** وخاصة الاقتصادية منها، من الآثار السلبية التي تتطلب تخصيص قيمة نقدية لها. مثل تكاليف إعادة بناء البنية التحتية التي تضررت بسبب الفيضانات، أو خسارة الإيرادات من المحاصيل الزراعية التي دمرت بسبب الجفاف. بينما تعتبر الخسائر والأضرار "غير الاقتصادية" من الآثار السلبية التي يصعب أو يتعذر تحديد قيمة نقدية له، وهي مثل الصدمة الناتجة عن تجربة إعصار مداري، أو فقدان المجتمع بسبب نزوح الناس أو فقدان التنوع البيولوجي.

كما أنه لا يمكن للتكيف أن يمنع كل الخسائر والأضرار، حيث تتأثر البلدان النامية والفئات الضعيفة، مثل الأشخاص من الطبقة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، ومجموعات المهاجرين، وكبار السن، والنساء والأطفال بشكل غير متناسب بالخسائر والأضرار.

وتعاني **معظم دول المنطقة العربية،** من خسائر وأضرار مناخية هائلة تحتاج إلى جهود بارزه لتعويضها او التخفيف من آثارها، أبرزها جفاف شبه مستمر منذ عام 1998 وهو أشد موجة جفاف منذ 900 عام. إلا أن هذا لا يمنع حقيقة أنه في العقود الثلاثة الماضية، كان لبعض الدول العربية الأكثر إنتاجًا للوقود الأحفوري تأثير كبير وضار للغاية على التغير المناخي في الدول النامية.

ووفقا لبيانات البنك الدولي فإن المنطقة العربية تضم 6% من سكان العالم، إلا أنها على سبيل المثال؛ لا تملك سوى 1% فقط من موارد المياه العذبة في العالم. ومع وجود 17 دولة في المنطقة تحت خط الفقر المائي، وفي ظل توقعات بانخفاض هطول الأمطار بنسبة 20 إلى 40% في عالم أكثر سخونة بمقدار درجتين مئويتين، وقد يصل إلى 60% في عالم أكثر سخونة بمقدار 4 درجات مئوية، **فإن قدرة المنطقة على توفير المياه لسكانها واقتصاداتها سيمثل تحديا صعبا لدول المنطقة.**

ورغم أن المنطقة العربية، لا تسهم إلا بنسبة 4.5% من الانبعاثات التي تسبب الاحترار العالمي[1]، إلا أنها تدفع الثمن الأكبر من جراء تغير المناخ، أصبحت درجات الحرارة الأشد والظواهر المناخية الجامحة، كالجفاف والسيول، واقعا مألوفا في العالم العربي، واعتادت العديد من البلدان العربية الآن على حرارة تصل إلى 50 درجة مئوية خلال شهور الصيف. وكل جزء من درجة ارتفاع درجات الحرارة الإضافية يعني المزيد من التأثيرات المناخية، مصحوباً مع خسائر بسبب تغير المناخ في البلدان النامية تقدر بما يتراوح بين 290 مليار دولار و580 مليار دولار بحلول عام 2030.

ب. الجهود المبذولة لمكافحة الخسائر والاضرار في المنطقة العربية:

ظلّ موضوع "الخسائر والأضرار" قيدَ المناقشة حتى قبل إقرارِ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في عام 1992. حيث تم طرح فكرة صندوق" الخسائر والأضرار" لأول مرة في عام 1991، وكان ذلك بناء على اقتراح دولة فانواتو، وهي دولة جزرية منخفضة في المحيط الهادئ. وتُقِرُّ المادة 8 من اتفاقية باريس "بأهمية تجنُّب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار السلبية لتغيُّر المناخ والتخفيف من حدتها والتصدِّي لها"، الأمر الذي أدى إلى **وضع آلية رسمية للتنفيذ والاعتراف بوجوب تمويلها في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين(COP27)** التي أصبحت بمثابة خطوة أولي بالغة الأهمية نحو مساعدة البلدان النامية على التعامل مع الخسائر والأضرار الناجمة عن الآثار الضارة لتغيّر المناخ.

في 6 نوفمبر 2022 طرحت مصر مقترحًا خلال الجلسة الإجرائية لمؤتمر المناخ كوب 27 لإدراج "بند الخسائر والأضرار" على جدول الأعمال، وهو المتعلق بتمويل الأضرار الناجمة عن تغير المناخ بالدول النامية. وتعد هذه هي المرة الأولى التي تدرج فيها القضية على جدول أعمال مؤتمرات المناخ؛ وذلك لمعالجة الخسائر والأضرار والتعويضات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية والمتضررة بشكل أكبر من مخاطر التغير المناخي والتي لم تسهم

[1] التغير المناخي: هل تختفي الزراعة من المنطقة العربية ؟، بي بي سي نيوز، 14 نوفمبر 2021، http://bitly.ws/M8KU

بشكل كبير في الانبعاثات الضارة التي أدت إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، واختتمت الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (كوب 27) مفاوضاتها بالاتفاق على تأسيس صندوق "الخسائر والأضرار"، لمساعدة "الدول الأكثر تضررًا" من التغيرات المناخية، لتحمل التكاليف المتزايدة للأضرار الناجمة عنه، وتم تشكيل لجنة تعمل على وضع آلية لمتابعة التفاصيل المتعلقة بكيفية عمل الصندوق ومصادر تمويله، من أجل إقرارها خلال مؤتمر الأطراف المقبل (COP28) في دولة الإمارات بنهاية 2023.

واستمرارًا للمساعي السابقة؛ انعقد في الفترة **29-27مارس 2023** أول اجتماعات اللجنة المختصة ببحث تفاصيل إنشاء صندوق "تمويل الخسائر والأضرار"، وجرى خلاله الاتفاق على أن تتولى لجنة انتقالية مكونة من 24 عضوًا (14 عضوًا من الدول النامية، و10 من الدول المتقدمة) وضع تعريف محدد للخسائر والأضرار، وكذلك تفاصيل الإنشاء ومصادر التمويل، وعلى أن تعقد اللجنة ثلاثة اجتماعات على مدار العام لمناقشة هذه التفاصيل، مع تقديم توصيات واضحة لاعتمادها في "COP28"الذي سيعقد بدولة الإمارات، فضلا عن ورش العمل لمناقشة كيفية تفعيل عمل الصندوق وقضية التمويل.

خلاصة القول، يجدر الإشارة إلى أن إقرار صندوق الخسائر والأضرار من أبرز الخطوات التي تم اتخاذها، ومع ذلك كله لا تزال خطط التكيف في العديد من البلدان النامية والتي أبرزها المنطقة العربية مجرد أهداف لم يري لها تنفيذ على أرض الواقع، **وتواجه رفض وتعسر من جانب الدول المتقدمة والغنية المتسببة في معظم الانبعاثات العالمية، وبشكل خاص من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وعلى المستوي العربي السعودية وقطر** خشية الدخول في دوامة من الالتزامات المالية. فبعض هذه الدول تكتفي فقط بمبادرات كالسعودية كمبادرة السعودية الخضراء، أو مساعدات إنسانية كما تفعل الصين.

علي الرغم من ارتباط مصطلح الخسائر والاضرار بالدول النامية أو الفقيرة الا **أنه لم يذكر تصنيف لعدد دول الخسائر والاضرار المناخية حتى الوقت الحالي**. لكن في ظل الالحاح الشديد التي تمارسه الدول الأكثر تضررا من التغيرات المناخية وعلى المقدمة تأتي المنطقة العربية **من المتوقع أن تتراجع بعض الدول الغنية عن موقفها وتساهم في عمليات التمويل خلال مؤتمر المناخ (كوب 28).** بالأخص الصين كونها أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، ومن المتوقع أيضا أن يتركز الاعتماد بشكل كثيف على المؤسسات المالية بدلا من الدول، أو أن يتم تخصيص جزء الخسائر والاضرار من صناديق

أخري موجودة بالفعل. أو أن يتم فرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية لشركات الوقود الاحفوري.

ج. الجهود المبذولة لمكافحة الخسائر والاضرار في المنطقة العربية في شهر يونيو:

في إطار السعي نحو مكافحة وتخفيف الاضرار والخسائر المناخية، أعتمد مجلس وزراء **الامارات** النسخة الثالثة من الإصدار الثاني لتقرير المساهمات المحددة وطنياً لدولة الإمارات. وتمثل النسخة الثالثة التزاماً **بخفض الانبعاثات** على مستوى الإمارات ليصل الخفض المستهدف إلى 40 بالمئة بحلول 2030، مع تحديد أهداف واضحة لجميع القطاعات المحلية ويشمل هذا الالتزام جميع الأطراف في الدولة، بما في ذلك مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، لتسريع مسار الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050[2].

وكذلك **قطر** حددت أهدافاً لخفض الانبعاثات في جميع القطاعات بنسبة 25٪ بحلول عام2030 وتهدف استراتيجية الاستدامة الخاصة ب قطر للطاقة إلى **خفض كثافة الكربون بنسبة 25%** في عمليات التنقيب والإنتاج و35٪ في مرافق الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2035. كما تخطط الشركة لتنفيذ عمليات احتجاز الكربون وتخزينه التكنولوجيا لالتقاط أكثر من 11 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام 2035[3].

والسعودية، اشترت شركات سعودية (شركة أرامكو، والشركة السعودية للكهرباء، وشركة "إينووا) أكبر عدد من أرصدة ائتمانيات الكربون في أكبر مزاد عالمي نفّذته شركة "سوق الكربون الطوعي الإقليمية". حيث تعدّ أرصدة ائتمانيات الكربون واحدة من الوسائل المطروحة عالميًا لتمكين الشركات من المساهمة في الوصول إلى الحياد الكربوني، وضمان خفض الانبعاثات الكربونية في سلاسل القيمة. وتغطي أرصدة ائتمان الكربون التي جرت المزايدة عليها 18 مشروعًا، تضمنت مشروعات متنوعة تتفادى إصدار الانبعاثات الكربونية، وتعمل على إزالتها، ويتركز نحو ثلاثة أرباع المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول جنوب صحراء أفريقيا. [4]

ليبيا، وقعت الحكومة الليبية مذكرة تفاهم مع شركة إيني الإيطالية، بهدف دراسة وتحديد الفرص مع ليبيا **لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري** وتطوير الطاقة المستدامة في

[2] الإمارات تسرع هدف خفض الانبعاثات إلى 40% بحلول 2030، سكاي نيوز عربية، http://bitly.ws/PjG8
[3] تقرير لـ مجلس صناعات الطاقة: قطر تعزز استثماراتها محافظة على مكانتها كأكبر مصدر للغاز، الشرق، http://bitly.ws/PjKw
[4] السعودية تشتري أكبر عدد من أرصدة ائتمانات الكربون في مزاد عالمي، الطاقة، http://bitly.ws/PjQD

ليبيا. والخطوة جاءت تماشياً مع استراتيجية وأهداف الحكومة الليبية في تسريع إزالة الكربون ومسارات انتقال الطاقة، وستعمل المذكرة على تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عبر تقليل حرق الغاز الروتيني والانبعاثات الهاربة والتنفس، فضلاً عن المشاريع المحتملة لتقليل الانبعاثات من القطاعات التي يصعب تخفيفها[5].

ثانيا: دولة العدد الثامن عشر "جمهورية اليمن"

أ. خلفية عن آثار الحرب على أزمة المناخ في دولة اليمن

لا يزال الصراع في اليمن محتدمًا منذ ثمان سنوات. كونها واحدة من أفقر دول العالم حالياً، مع اقتصاد متعثر وعدم استقرار سياسي وأمني ليأتي تأثير تغير المناخ على البلاد، في ظل الحرب، ويفاقم الوضع أكثر، مؤديا إلى مجموعة متنوعة من المشاكل.

وأدى الدمار الذي ألحقته الحرب بالبنية التحتية في المناطق الحضرية، ونقص المياه، والأضرار التي خلفتها السيول، وضعف قدرة الحكومة، إلى حرمان ثلثي سكان البلاد البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة من الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي والخدمات الأساسية الأخرى. وتؤدي هذه العوامل إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد، التي تشتد بسبب الفقر المدقع ونقص الغذاء والمياه وتفشي وباء الكوليرا وتعطل خدمات الرعاية الصحية.

في **عام 2014 زحفت ميلشيات الحوثي المدعومة من إيران على** العاصمة صنعاء واحتلوها وحولوا مدنها منذ ذلك الوقت إلى حمام دم، عن طريق القصف الوحشي للأحياء السكنية بالصواريخ الباليستية، وزجّ عشرات الآلاف من عناصرها والأطفال في محارق الحرب، فضلًا عن أعمال قرصنة متصاعدة في البحر الأحمر؛ ليدفع اليمنيون ضريبة باهظة للانقلاب الحوثي، تمثلت في مقتل أكثر من 40 ألفًا وإصابة عشرات الآلاف في هجمات عسكرية مباشرة[6].

منذ انقلاب مليشيا الحوثي على الشرعية في اليمن عام 2014، تشهد البلاد حرباً طاحنة لم تقتصر آثارها على الجانب الإنساني والسياسي والاقتصادي فحسب، بل امتدت إلى الجانب البيئي لتخلّف أضراراً جسيمة على البيئة تسبب في إيقاف العديد من المشاريع القائمة والخطط الخاصة بمواجهة نتائج التغير المناخي، ومن بينها مثلاً برنامج رفع مرونة المجتمعات المحلية[7].

---

[5] اتفاقية جديدة لـ(إيني) مع ليبيا للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فواصل، http://bitly.ws/PjVZ

[6] بعد تصنيفها جماعة إرهابية.. «ميليشيات الحوثي» عقودٌ من القتل والدمار في اليمن، جسور بوست، 1 مارس 2022، http://bitly.ws/Mj8B

[7] الحرب الحوثية الممنهجة وآثارها المدمرة على البيئة اليمنية (تقرير)، مأرب برس، 6 يونيو 2023، http://bitly.ws/MjdX

ومن **مشكلات التصحر** إلى التسربات النفطية وانتشار الألغام البحرية على الشواطئ والسواحل مروراً بانحسار المساحات المزروعة وانتشار أسراب الجراد بشكل مهول وصولاً إلى فيضانات الأمطار الناتجة عن تعرض البنية التحتية لتصريف المياه للدمار وعدم توفر الصيانة في ظل فساد مليشيا الحوثي، تشكلت معالم مأساة جديدة واجهها اليمنيون على مدى السنوات الماضية وأثرت بشكل كبير على حياتهم، كما ألحقت أضراراً مادية وبشرية هائلة. الألغام زرعت المليشيا الحوثية أكثر من مليوني لغم في مختلف المناطق، خاصة في المناطق الزراعية والسهول والوديان، مما أدى إلى تدمير المحاصيل والثروة الحيوانية وتهديد حياة المزارعين والرعاة.

وتسببت هذه الألغام في تصحر بعض المناطق **وتدهور التربة** وملوحتها نظراً لعدم ريها وزراعتها والاعتناء بها، وحالت دون وصول آلاف المزارعين إلى مزارعهم الموبوءة بالألغام كما في الكثير من مناطق الساحل الغربي المشهورة بمزارع النخيل والتي تحولت مع السنوات إلى مناطق صحراوية مقفرة لم تعد صالحة للزراعة. ويشكل خزان صافر، الذي يضم نحو 1.1 مليون برميل من النفط، خطراً كبيراً على البيئة والسكان في حال وقع تسرب أو انفجار في الخزان المتآكل الذي أكدت الأمم المتحدة بإرسال سفينة إلى موقع الخزان لإجراء عمليات تقييم وصيانة عاجلة قبل نقل النفط الخام إلى خزان بديل لا يزال متوقفاً في جيبوتي.[8]

ورفضت المليشيا الحوثية على مدى الثمان السنوات الماضية السماح بإجراء أعمال صيانة أو إفراغ للخزان، رغم المخاطر التي يمثلها على البحر الأحمر والسواحل المجاورة والأنظمة البيئية والصحية والاقتصادية، وسط تحذيرات دولية مستمرة من أن تسرب النفط من خزان صافر قد يؤدي إلى كارثة بيئية لم يسبق لها مثيل في المنطقة.

فرض مليشيا الحوثية حصارًا على عدد من المدن، مثل تعز والضالع، حال دون نقل المخلفات إلى المقالب المخصصة أو إعادة تدويرها أو التخلص منها بطرق آمنة. وأدى ذلك إلى تكدس المخلفات في الشوارع والأحياء، مما يسبب التلوث وانتشار الأمراض والروائح الكريهة، كما شكل هذا التكدس مصدراً للتلوث، **وزاد من انبعاثات غازات الدفيئة**، فضلاً عن تسببه في انتشار الأمراض المعدية والفيروسية نظراً لتحوله إلى بيئة خصبة لانتشار البعوض. الفيضانات شهدت اليمن فيضانات بسبب هطول أمطار غزيرة في عدة مناطق تعرضت فيها البنية التحتية لتصريف المياه للدمار من قبل مليشيا الحوثي، مما ألحق أضرارًا بالبنية التحتية ومواقع النازحين والملاجئ.[9]

[8] المرجع السابق ذكره
[9] المرجع السابق ذكره

ب. نبذة عن السياسات الحكومية فيما يتعلق بمكافحة أزمة المناخ في اليمن:

1. موقف اليمن من الاتفاقيات الدولية:

يفرض التغيّر المناخي على مختلف الدول والمجتمعات التكيّف للحدّ من تداعياته الضارة، وكان هذا هو التوجه في اليمن من بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث حرصت اليمن على حماية البيئة وضمان الحفاظ على كوكب الأرض من الآثار المدمرة للاحتباس الحراري الناتج عن تغيير المناخ. جعلها انضمت إلى **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية** وأصبحت طرفاً فيها منذ 21 مايو 1996، وأصبحت طرفاً في **بروتوكول كيوتو** منذ سبتمبر 2004. وفي سبتمبر 2016 وقع الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، في مبنى الأمم المتحدة على **اتفاقية باريس** للتغيير المناخي.

2. البرنامج الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية:

أصدرت الجهات المعنية بمتابعة التغير المناخي وآثاره في اليمن ثلاثة تقارير بيئية (بلاغات وطنية National Communication) عن هذه الظاهرة في الأعوام 2001، و2009، و2018، ووضعت برنامجاً وطنياً للتكيف مع التغيرات المناخية National Adaptation Program of Action (NAPA) حدد المتطلبات الآنية والعاجلة للتكيف في ثلاث قطاعات، هي: المياه، والزراعة، والمناطق الساحلية، واقترح 12 مشروعاً في هذا الصدد. ومع اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، ثم اندلاع الحرب في عام 2015 تراجعت قضية المناخ، وباتت أولوية ثانوية، وتعثَّرت مشاريع وخطط كان يفترض المضي فيها لمواجهة آثار تغير المناخ والتكيُّف معها.[10]

3. مشاركة اليمن في مؤتمرات المناخ

شاركت الدول في العديد من مؤتمرات المناخ أخرها في كوب 27 لكن لم تكن مشاركتها كباقي الدول الاطراف لعرض الخطط الاستراتيجية التي تقوم بها في مجال المناخ كون اليمن تفتقر الي وجود خطة طوارئ للتكيف مع الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، لكن علي أمل لفت أنظار الدول الأطراف الي الوضع المأسوي من ارتفاع درجة الحرارة واضطراب مواسم الامطار، التي ساهمت في انتشار المستنقعات نتيجة السيول والفيضانات وتسببت في

[10] الانكشاف المديد: اليمن في مواجهة مخاطر التغيُّر المناخي، مركز الامارات للدراسات وحدة الدراسات اليمنية، 5 ديسمبر 2022، http://bitly.ws/Mjm5

فقدان آلاف الأرواح. كما لفت الرئيس اليمني إلى أن مقومات اليمن البيئية والسياحية تأثرت بشكل مدمر في ظل انهيار شبكة الحماية بسبب الحرب التي اشعلتها الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران.

وهناك جهود وتدخلات تهدف للتعاطي مع قضية التغيرات المناخية في اليمن بالتعاون مع المجتمع الدولي، ومن أهمها:

- **البرنامج التجريبي المعني بالمرونة إزاء المناخ التابع للبنك الدولي 2012**:

هي خطة تشاركية يمولها البنك الدولي بناءً على الجهود التي تبذلها **حكومة اليمن**، وأهداف خطتها الوطنية للتكيف، وبرنامجها الاستراتيجي لمقاومة تغير المناخ، تتمثل أهداف البرنامج في دعم الاستثمارات التي تعمم وتعزز التخطيط والعمل المتعلقين بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي نهاية عام 2021 بلغ حجم استثمار البرنامج في اليمن 1.59 مليون دولار.

- **خطط تجميع المطر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**(UNDP) **:**

في مواجهة الآثار السلبية لشحة المياه في الأرياف اليمنية الناجمة عن تغير المناخ وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** خططاً لتجميع مياه الأمطار، وبناء قنوات وشبكات لاستخدام مياه السيول للري، وأيضاً لدعم ممارسات الإدارة المتكاملة لتجمعات المياه، واستصلاح الأراضي الزراعية المتدهورة. وبدعم من مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، يعمل البرنامج الأممي نفسه على إعادة تأهيل قنوات الري والمدرجات الزراعية، وبناء جدران للحماية من الفيضانات في بعض المناطق.

- **مشروع البنك الدولي للخدمات الحضرية المتكاملة:**

يُموِّل البنك الدولي ما يسمى بالمشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة الهادف لمساعدة 16 مدينة لاستعادة خدمات البنية التحتية، ولتصبح قادرة على الصمود وتحمل التقلبات المناخية. **يقوم المشروع على اتفاقيات التعاون الخاصة بالمشروع بينه وبين شركاء محليين في اليمن منهم: مشروع الأشغال العامة، ووحدة تنفيذ مشاريع المياه في المناطق الحضرية، ووحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق.** توقف البرنامج لفتره بسبب الصراع، وفي ديسمبر 2021 وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على تقديم منحتين بإجمالي 170 مليون دولار بهدف استعادة الخدمات الضرورية في المناطق الحضرية في اليمن، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ومعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي

في المناطق الريفية من خلال تحسين جودة الطرق البرية. وفي مارس 2022 ناقش محليين في اليمن ضرورة تفعيل المرحلة الثانية من البرنامج.

ت. جهود لتحقيق غايات الهدف الثالث عشر وتعزيز العمل المناخي:

بذلت دولة اليمن خلال شهر يونيو جهودا لضمان مساهمتها في حماية البيئة ومواردها، ويعتبر المناخ جزء أساسي من البيئة؛ لذلك قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل التغير المناخي الذي سيؤثر بطبعه على التقليل من تلوث الهواء، وتقليل تلوث المياه وتقليل تلوث التربة. وفي ذلك القسم، سيتم التركيز على جهود الحكومات العربية في تحقيق غايات الهدف 13 خلال شهر يونيو، وذلك على النحو التالي:

غاية (1)	**إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني**

وجهت الحكومة اليمنية جهودها لإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني من خلال جهود متنوعة تمثلت في:

اعتمدت وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، خطة 5 مليون دولار من مخصصات دعم التنوع الحيوي في اليمن المعتمدة من مرفق البيئة العالمي للمرحلة الثامنة، كدعم تقدمه اليمن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**(UNDP)** ، لتنفيذ خطة الأمم المتحدة المنسقة والطارئة لإنقاذ صافر وإنهاء الكارثة البيئية المحتملة والوشيكة التي قد يتسبب بها الخزان النفطي المتهالك كجزء من استراتيجية المياه والتغيرات المناخية التي يدعمها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وسبل التنسيق والعمل المشترك في تطوير السياسات التي تعمل على تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ في اليمن[11].

وناقش الوزير الشرجبي مع نائب مدير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بعدن، وليد باهارون، الجهود الأممية والدولية لتجنيب اليمن والاقليم والعالم كارثة تهدد السلام والأمن البحر الاحمر والتي قد تنتج عن تسرب أكثر من مليون برميل نفط على متن الناقلة صافر، وأوضح أن مساهمة اليمن تأتي امتداداً لمساعي الحكومة اليمنية لبذل كل ما في وسعها لدعم وتسهيل جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنقاذ "صافر" ومنع أي كوارث محتملة[12].

[11] وزارة المياه والبيئة اليمن، فيسبوك، http://bitly.ws/Mjs5
[12] المرجع السابق ذكره

غاية (2)	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ

في إطار الجهود اليمنية الهادفة لتعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ، شارك كل من وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي ووزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء سالم السقطري ووزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح في ال 6 من يونيو، في أعمال **منتدى الاستدامة والعمل الحكومي الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية** بالشراكة مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في العاصمة المصرية القاهرة.

ناقش المنتدى: السياسات المستدامة المبتكرة، وأهمية الاقتصاد الأخضر كأولوية استراتيجية للحكومات العربية، بالإضافة إلى جاهزية الحكومات العربية لمستقبل مستدام. وشهد المنتدى إطلاق تقرير حالة الحكومات العربية "الاستدامة والحكومة الخضراء" والذي من شأنه الاسهام في رفع جاهزية الحكومات العربية لتحقيق الاستدامة ومواجهة التغيرات المناخية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، واستكشاف قطاعات مستقبلية تحقق مساهمات للتنمية العربية من خلال تحديد السياسات والرؤى والإجراءات المناخية الاستباقية والتركيز على المرونة للتكيف مع متطلبات الاقتصاد الاخضر[13].

غاية (3)	تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ

في إطار رفع القدرات الفردية والمؤسسية وإذكاء الوعي اليمني تجاه قضايا المناخ، اجتمع وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي مدير مكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بعدن " الفاو" الدكتور وليد صالح، وناقش الثنائي عدد من المواضيع المتعلقة بالبيئة والمناخ، كما استعرض وزير المياه والبيئة اليمني **مشروع بناء القدرات الخاصة بالتغيرات المناخية**، وبناء قدرات فرعي الهيئة بمحافظة حضرموت مناطق الساحل (المكلا) ومناطق الوادي والصحراء (سيئون) والذي سيشمل أيضاً بقية فروع الهيئة، المقدر بحوالي مليون دولار بتمويل من مملكة هولندا الصديقة، وتنفيذ منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة، والتي ركزت فيه اليمن على **تطوير مهارات الكوادر العاملة في المجال البيئي** في اليمن.[14]

[13] وزارة المياه والبيئة اليمنية، فيسبوك، http://bitly.ws/MjsF
[14] مرجع سابق، الوزير الشرجبي يبحث التعاون والتنسيق بين الوزارة والمنظمة مع مدير مكتب الفاو بعدن

المحور الثاني: واقع تحقيق الهدف الثالث عشر في المنطقة العربية

يستعرض هذا المحور واقع الهدف الثالث عشر في الدول العربية، وذلك من خلال التعرف على أبرز الجهود الحكومية التي تمت بصدد تعزيز العمل المناخي خلال الشهر، وذلك من خلال تصنيف تلك الجهود وفقًا للغايات التي يتبعها المرصد كالاتي.

غاية (1)	**إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني**

أولًا: شمال أفريقيا:

ا. مصر

بذلت جمهورية مصر العربية خلال شهر يونيو جهودا هادفة لدمج تدابير التعامل مع تغيرات المناخ في إطار السياسة والاستراتيجية والمخططات الوطنية، وتتمثل أبرز تلك الجهود في:

في إطار ادماج الجهود الوطنية لمكافحة تغيرات المناخ في الاستراتيجيات والخطط الوطني، أعلنت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة عن **إعداد خطة الإدارة المتكاملة لجودة الهواء والمناخ ضمن مشروع ادارة تلوث الهواء وتغير المناخ بالقاهرة الكبرى**، المنفذ بالتعاون مع البنك الدولي في مصر بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار، في بداية فعاليات اليوم الرابع لأسبوع دعم الاستثمار البيئي احتفالا بيوم البيئة العالمي ٢٠٢٣. وأكدت الدكتورة ياسمين فؤاد أن إطلاق بداية اعداد خطة الإدارة المتكاملة للمناخ وجودة الهواء يأتي تماشياً مع جهود الحكومة في الحد من الانبعاثات واتخاذ مزيد من اجراءات التخفيف، من خلال تقليل مصادر وكميات الملوثات المسؤولة عن تدهور جودة الهواء المحيط والاحتباس الحراري الإقليمي والعالمي، وبالتالي تحسين نوعية الحياة لسكان القاهرة الكبرى[15] .

ب. ليبيا

ايمانا من وزارة البيئة بأن العمل البيئي يقوم على مبدأ التعاون والشراكة بين كافة مؤسسات الدولة جميعها ولا يتأتى إلا بتضافر كل الجهود وتتويجا لكل ذلك فقد تم توقيع مذكرة تعاون بين وزارة البيئة والمركز الليبي لبحوث ودراسات الطاقة الشمسية، تمحورت بنود الاتفاقية تعزيز سبل التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بتشجيع الانتقال الى استخدام الطاقات المتجددة والتي تعتبر ليبيا زاخرة بها وحماية للبيئة من استخدام طاقة الوقود الأحفوري

[15] نبدأ اعداد خطة متكامله لادارة تلوث الهواء والمناخ مع كافة اطراف المصلحة، وزارة البيئة المصرية، http://bitly.ws/MjAa

الملوث للبيئة ومصدر من مصادر انتاج ثاني أكسيد الكربون المسبب الرئيسي لظاهرة تغير المناخ[16].

ج. المغرب

أكد وزير التجهيز والماء، يوم 23 يونيو بطنجة في كلمة خلال الافتتاح الرسمي لمؤتمر "ميد كوب المناخ 2023" أن المغرب اتخذ تدابير عملية استباقية لمواجهة تراجع الموارد المائية بسبب التغيرات المناخية التي تؤثر على حوض البحر الأبيض المتوسط. وتم الإشارة إلى أن المغرب عمل على تعزيز صموده في مواجهة التغيرات المناخية، ولاسيما في ظرفية تتسم بضعف التساقطات، كمن أن المملكة لديها 152 سدا بقدرة تخزين تناهز 19,9 مليار متر مكعب، من المرتقب أن ترتفع إلى 25 مليار متر مكعب في افق سنة 2027، كما يجري بناء عدة السدود تلية وصغرى، وتنظيم تدبير المياه الجوفية عبر عقود الفرشات، والعمل على ربط الأحواض المائية، والذي سيمكن خلال الأشهر المقبلة من نقل بين 300 مليون و 400 مليون متر مكعب من المياه من حوض سبو إلى حوض أبو رقراق، وبالتالي ضمان مياه الشرب لحوالي 12 في المائة من ساكنة المغرب.

في هذا السياق، سجل أن تنظيم هذا المؤتمر يعكس الالتزام المشترك بالتعاون والتنسيق الإقليمي لمواجهة تحديات التغير المناخي، الذي صار يشكل تهديدا حقيقيا للبيئة والمجتمعات في مختلف بقاع العالم، لاسيما بحوض المتوسط، الذي بالنظر لموقعه الجغرافي وخصوصياته الطبيعية وكذا السوسيو اقتصادية وساكنته التي تقدر ب 500 مليون شخص، يعتبر من المناطق الأكثر حساسية والتي يشتد فيها وقع التغيرات المناخية[17].

د. الجزائر

في زيارة عمل للوزيرة فايزة دحلب، وتفقد قادتها لولاية قالمة، تفقدت الوزيرة أوضاع القطاع وأهم المشاريع التي تعنى بها الولاية. وبعد معاينتها استمعت لعروض حول المشاريع والآليات التي تعتمدها مختلف مصالح الدولة من أجل حماية المنطقة من مختلف المخاطر التي تهددها خاصة الحرائق الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، وكذا طرق استغلال هذه الثروة الغابية بشكل مستدام.

---

[16] وزارة البيئة - ليبيا المركز الليبي لبحوث ودراسات الطاقة الشمسية، وزارة البيئة ليبيا، فيسبوك، http://bitly.ws/LmNa

[17] ميد كوب: المغرب اتخذ تدابير عملية استباقية لمواجهة تراجع الموارد المائية بسبب التغيرات المناخية (السيد بركة)، أكسبريس، 23 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LPQA

السيدة الوزيرة وبعد تلقيها لعرض حول المخطط الوطني للتكيف مع تغيرات المناخ، أكدت على أهمية تعزيز الحوكمة المناخية والتأقلم مع ظواهر التغيرات المناخية من أجل مواجهة هذه الأخيرة والمساهمة في التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، كما أبرزت الدور الكبير الذي تلعبه الجزائر والتزامها الشديد بالاتفاقيات الأممية التي وقعت عليها في مجال مكافحة التغيرات المناخية.[18]

ه. موريتانيا

خلال يونيو، تم إطلاق شارة انطلاق مشروع تدخل البرنامج المشترك للساحل لمواجهة تحديات كوفيد19 والنزاعات والتغيير المناخي في موريتانيا. المشروع الجديد يعد جزءً من عملية إقليمية على مستوى فضاء منظمة دول الساحل الخمس والسنغال، تم إطلاقه استجابة لنداء قادة دول المنظمة الخمس، من قبل الصندوق العالمي للتنمية الزراعية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المقيمة. وقد رصد لهذا المشروع تمويل بلغ 180 مليون دولار للدول الستة، بتمويل مشترك بين الصندوق العالمي للتنمية الزراعية (FIDA) مجموعة من المانحين والحكومات الست، ويبلغ تمويل المكونة الموريتانية 24,6 مليون دولار على مدى ست سنوات على مرحلتين، تم إلى حد الساعة تعبئة 50% منه[19].

و. تونس:

يجدر الإشارة إلى أن المناقشات مستمرة بين تونس ومصر لتنفيذ الاتفاقية التي تم توقيعها في مجال الشراكة البيئية بينهما في "كوب 27"، بالإضافة الي استعداد تونس للمشاركة في كوب 28، وتونس سباقة دائما فيما يتعلق بموضوعات المناخ وأعدت استراتيجية وطنية تهدف للتقليص من حجم كثافة الكربون، حيث تم الاستناد في تحديد مفهوم الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون إلى عدد من النماذج الاستشرافية لبعض القطاعات مثل الطاقة والصناعة، والزراعة، والغابات، والنفايات[20]. وتسعى تونس إلى تخفيض كثافة الكربون بنسبة 45% حتى عام 2030 مقارنة بعام 2010، وهو هدف المساهمة المحددة على المستوى الوطني، وبنسبة 85% حتى عام 2040، وتأمل في أن يتراجع مستوى كثافة الكربون إلى حد الصفر في عام 2050[21].

---

[18] وزارة البيئة والطاقة المتجددة الجزائرية، 24 يونيو 2023، فيسبوك، http://bitly.ws/LQ8k

[19] معالي الوزير يعطي شارة انطلاق مشروع تدخل البرنامج المشترك للساحل لمواجهة تحديات كوفيد19 والنزاعات والتغيير المناخي في موريتانيا، وزارة الزراعة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 22 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LTu7

[20] البيئة التونسية: المناقشات مستمرة مع مصر لتنفيذ اتفاقية الشراكة البيئية الخاصة cop27، اليوم السابع، 17 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/M2hr

[21] المرجع السابق ذكره

ووفقًا للوزارة التونسية فإن مجابهة التغيرات المناخية، تتطلب دورا فاعلا ومشاركة فعالة من كل الأطراف، وخاصة القطاع الخاص من خلال تعزيز مشاركته في تنفيذ وتمويل المشاريع الكبرى في مجال التقليص من الانبعاثات والتكيف في إطار الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى الدور المهم للهياكل والسلطات المحلية، لدعم مقومات التنمية المحلية المتناغمة مع السياسات الوطنية وخاصة في مجال التنفيذ الفعلي والميداني لمشاريع التكيف على المستويات المحلية[22].

وعن خطة الوزارة للتعامل مع التغيرات المناخية، تم تحديد رؤية طويلة المدى لجعل تونس قادرة على الصمود والتأقلم مع تأثيرات التغيرات المناخية الحالية والمتوقعة، من خلال تعزيز قدرات التأقلم لنظمها الإيكولوجية والزراعية ومواطنيها واقتصادها وفضاءاتها الريفية والحضرية، والعمل على إنجاز عدد من الإجراءات والتدابير والتحولات الضرورية لضمان مسار تنموي اقتصادي واجتماعي مستدام[23].

وتم إعداد استراتيجية وطنية للصمود أمام التغيرات المناخية من خلال منهجية الحوار الموسع مع جميع الأطراف والقطاعات الأكثر هشاشة والمتأثرة بالتغيرات المناخية، والاستعانة بالخبراء المختصين الدوليين والمحليين في المجال، والاستفادة من المعطيات المتوفرة والأدوات والمناهج الحديثة على المستوى الدولي ومنها بالأخص تقارير هيئة الخبراء الحكوميين للمناخ، وهي أعلى هيئة علمية للتوجيه بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية، كما تم الأخذ بعين الاعتبار لكل الاستراتيجيات الأخرى المعنية بهذه القضية وبأهداف التنمية المستدامة[24].

ثانيا: دول الخليج العربي:

ا. السعودية:

برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في الرياض، عقد وزراء خارجية جامعة الدول العربية ودول جزر الباسيفيك النامية الاجتماع الوزاري الثاني في 12 يونيو 2023 بهدف مواصلة تنمية جهود التعاون المشتركة بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتنموية والبيئية. أقر الاجتماع بالظروف الخاصة لدول الباسيفيك والدول العربية المتعلقة بالحصول على التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك التمويل المرتبط بالمناخ.[25]

---

[22] المرجع السابق ذكره
[23] المرجع السابق ذكره
[24] المرجع السابق ذكره
[25] دعم دولي لاستضافة السعودية معرض "إكسبو 2030"، إنديندينت عربية، 13 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LUdZ

وأشار الاجتماع إلى التحديات الكارثية والخطرة المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ على جميع المستويات، وأعلن أهمية العمل المشترك للتصدي له بفاعلية وإلحاح. ورحب الاجتماع بجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، ونتائج قمة شرم الشيخ (COP27)، ورحب أيضاً بعقد قمة الأمم المتحدة حول الاتفاقية الإطارية في شأن تغير المناخ (COP28) في دبي.

وتم التعهد بالمساهمة في نتائجها الناجحة، بما في ذلك تفعيل مرفق **الخسائر والأضرار** والتنسيق المشترك لضمان تدفق الدعم المالي والتكنولوجيات اللازمة للدول النامية. كما تم الاتفاق على دعم المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية الخضراء، بما في ذلك المبادرة السعودية للشرق الأوسط الأخضر. وأعرب وزراء الخارجية عن تقدير الجهود التي تبذلها دولهم لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، وعدم ترك أحد خلف الركب، وأخذ العلم بالجهود المبذولة في هذا الصدد في إطار الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بقمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2023 وقمة المستقبل خلال الشهر ذاته من عام 2024 المقبل[26].

ب. البحرين:

شارك النائب هشام العشيري رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب والصالح رئيس لجنة الخدمات في مجلس النواب في أعمال **منتدى الاستدامة والعمل الحكومي** الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة في 6 يونيو 2023، أكد كلاهما جاهزية مملكة البحرين لتحقيق الاستدامة ومواجهة التغيرات المناخية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، واستكشاف قطاعات مستقبلية تحقق مساهمات للتنمية المستدامة من خلال تحديد السياسات والرؤى والإجراءات المناخية الاستباقية والتركيز على المرونة للتكيف مع متطلبات الاقتصاد الأخضر.

كما أن مملكة البحرين ماضية في اتباع السياسات والمبادرات الداعمة لتعزيز العمل المناخي، واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية وضمان مستقبل مزدهر ومستدام، مشيرا إلى بناء قدرات الحكومات الخضراء هي فرصة حيث يمكن للاستثمارات والحلول المبتكرة أن تقلل التكاليف التشغيلية[27].

[26] المرجع السابق ذكره.
[27] العشيري: جاهزية مملكة البحرين لتحقيق الاستدامة ومواجهة التغيرات المناخية، الوطن، 6 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LVjN

ج. الامارات

ترأست **وزيرة التغير المناخي والبيئة الإماراتية، مريم بنت محمد المهيري** جلسة نقاشية وزارية مفتوحة ضمن جدول أعمال مجلس الأمن الدولي، حول "تهديدات السلم والأمن الدوليين" في ال 14 من يونيو 2023، حيث ناقشت الجلسة "تأثير تغير المناخ على أدوار ومسؤوليات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة[28]."

وتم التأكيد على أنه خلال مؤتمر (كوب28) الذي يُعقد في دبي في وقت لاحق هذا العام، **تخطط دولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها مستضيفة للحدث العالمي لتخصيص يوم (الإغاثة والتعافي والسلام)**، الذي يعد الأول من نوعه في تاريخ مؤتمرات الأطراف، والهدف منه هو تسليط الضوء على ارتباط قضايا تغير المناخ والسلام والأمن، وذلك من أجل اقتراح حلول عملية لمكافحة تغير المناخ والحد من تأثيره على الاستقرار[29].

وتشجع الإمارات على تبني أجندة طموحة خلال (كوب28) من أجل الوصول إلى حدٍ كافٍ من التمويل المناخي في ظل ندرة الدعم اللازم للحد من التغيرات المناخية لا سيما لدى البلدان والمجتمعات التي تعاني من أزمات إنسانية وأمنية. فهم يتلقون في بعض الحالات نصيب متدني للفرد أقل بمقدار 80 مرة من البلدان النامية الأخرى، التي تتلقى بالفعل تدفقات غير كافية. وقد حان الوقت الآن لفهم أفضل حول كيفية التفاعل مع هذه الظواهر، والدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي، وكيف يُمكننا التعاون لبناء مجتمعات سلمية وأكثر ازدهارًا، ومرونة تجاه قضية المناخ[30].

د. الكويت:

أعلنت المديرة العامة للهيئة العامة للبيئة سميرة الكندري **انضمام الكويت إلى "مبادرة تحالف القرم من أجل المناخ"** التي أطلقتها دولة الإمارات بالشراكة مع إندونيسيا في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين بمدينة شرم الشيخ المصرية عام 2022. وأكدت الكندري في ال 16 يونيو التزام الكويت بهذه المبادرة التي تستهدف تسريع وتوسيع نطاق جهود المحافظة على النظم البيئية لأشجار القرم وإعادة تأهيلها وإبراز أهميتها في التخفيف من التغير المناخي والتكيف معه[31].

---

[28] الإمارات: تخصيص يوم للإغاثة والتعافي والسلام خلال مؤتمر كوب 28 للتغير المناخ، الشروق، 14 يونيو، متاح على: http://bitly.ws/LW4T

[29] المرجع السابق ذكره

[30] المصدر السابق ذكره

[31] الكويت تنضم إلى "مبادرة تحالف القرم من أجل المناخ"، الهيئة الوطنية للإعلام، 16 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LWpq

هذه المبادرة تأتي كأحد الحلول القائمة على الطبيعة لمواجهة تحدي تغير المناخ وجهود امتصاص وعزل انبعاثات الغازات الدفيئة عالميا، وأن الهيئة باعتبارها نقطة الارتباط الوطنية مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ تعمل على تنفيذ التزامات الكويت في هذا الصدد إذ قدمت وثيقة المساهمات على المستوى الوطني في عام 2021 متضمنة جملة من المشاريع الرامية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2035 بنسبة 7.4 في المئة من إجمالي الانبعاثات الوطنية[32].

ه. سلطنة عمان:

أطلقت أمانة عمان الكبرى بالتعاون مع وزارة البيئة وبدعم البنك الدولي، **يوم 10 يونيو خطة عمان لمواجهة آثار التغير المناخي،** وتم الإشارة إلى أن التغير المناخي يعد من أهم التحديات التي تواجه العالم، ولم يسبق لكوكب الأرض أن تعرض لهذه النسبة من انبعاثات الكربون التي يشهدها حاليا؛ ما استدعى أن تطلق بعض دول ومدن العالم جرس الانذار لمواجهة الكوارث الممكنة التي ما زالت أبعادها غير محددة بشكل كامل. وأشار الى أن الأمانة تقوم كجزء من المنظومتين العالمية والوطنية بمسؤولياتها تجاه هذا الخطر العالمي، وتقف الى جانب باقي مدن العالم للتخفيف من انبعاثات الكربون عن طريق السياسات والمشاريع التي تحقق الممارسات المستدامة وتعزيز منعة المدينة. ولفت أمين عام وزارة البيئة المهندس أحمد القطارنة، إلى أهمية نقل هذه الخطة لمرحلة التنفيذ لتطبق فيما بعد على باقي المحافظات والمدن الأردنية لتكون النتائج ملموسة للجميع[33].

وتأتي خطة عمان لمواجهة آثار التغير المناخي استكمالا لخطة منعة مدينة عمان التي تم اطلاقها عام 2017 والهادفة لتحسين منعة المدينة وجعلها أكثر صمودا في مواجهة الصدمات او المشاكل. وتنسجم خطتا منعة عمان ومواجهة آثار التغير المناخي مع التزامات الحكومة بالاتفاقيات الدولية، وآخرها اتفاقية باريس للتغير المناخي، والتي يتوجب على الدول من خلالها تخفيض انبعاثات الكربون بنسب مختلفة لاحتواء ارتفاع درجة حرارة الارض الى ما يقل عن درجتين مئويتين في عام 2030[34].

وتتضمن الخطة محاور عدة لتكون المدينة مبادرة بالحفاظ على البيئة من خلال اتباع سياسات وممارسات مستدامة تهدف لرفع مستوى حياة المواطنين والحفاظ على المدينة للأجيال القادمة، والعمل على محاور تتعلق بالنقل واستهلاك الطاقة الكهربائية وادارة النفايات،

---

[32] المصدر السابق ذكره

[33] الأمانة تطلق خطة عمان لمواجهة آثار التغير المناخي، وكالة الانباء الأردنية، متاح على: http://bitly.ws/M2P3

[34] المصدر السابق ذكره

والالتزام بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 40 بالمئة، وأن تصبح المدينة متعادلة كربونيا في عام 2050 ما يؤهلها للتشارك مع المدن العالمية الأخرى في التأثير والقيادة لمواجهة آثار التغير المناخي[35].

ج. قطر

دشنت إدارة العمليات البيئية بوزارة البيئة والتغير المناخي، في 16 من يونيو **مشروع منظومة الإنذار المبكر لرصد التلوث النفطي في البيئة البحرية لدولة قطر عن طريق الأقمار الصناعية،** بمقر الوزارة، وتتميز منظومة المشروع، الأحدث من نوعه بقدرتها على التقاط البقع الزيتية صغيرة الحجم والتي يصل حجمها لـ (40 لترا)، دون التأثر بالأحوال الجوية مثل الغيوم والأمطار والضباب وأشعة الشمس، كما تعمل المنظومة عن طريق بث الموجات الرادارية المنعكسة عن سطح البقعة النفطية، حيث يقوم القمر الصناعي بالتقاطها باعتبارها نقاطا سوداء أو عمياء، ثم إرسال الصور والتقارير إلى الوزارة[36].

ثالثا: دول الشام:

ا. الأردن:

تمت متابعة تنفيذ الخطة الوطنية التنفيذية للنمو الأخضر (2021-2052) التي تغطي 6 قطاعات: الطاقة، المياه، النفايات، الزراعة، السياحة والنقل من خلال التعاون مع الوزارات والمنظمات الدولية والمبادرات العالمية، واستمر التنسيق والدعم للحصول على منحة الاتحاد الأوروبي لدعم الاقتصاد الأخضر في الأردن والذي يتضمن 8 مشاريع ومؤشرين، وحصول المعهد العالمي للنمو الأخضر على منحة بقيمة 7 ملايين دولار من مرفق البيئة العالمي (GEF-7) لدعم النقل الكهربائي في البتراء، وحصول المعهد العالمي للنمو الأخضر على منحة بقيمة 6 ملايين دولار من الوكالة الكورية للتعاون الدولي(KOICA) ، وهو في مراحله الأخيرة لتنفيذ مشروع إيجاد فرص عمل مستدامة خضراء للاجئين والمجتمعات المستضيفة[37].

وجرى إطلاق شبكتين رائدتين لكفاءة الطاقة للقطاع الصناعي ضمن مشروع حوار سياسات خفض الانبعاثات بالتعاون مع(GIZ) ، حيث تم الحصول على نماذج رياضية لتقييم الإجراءات المناخية الخضراء في قطاع النقل ومدى تأثيرها على الجوانب المالية والبيئية والاجتماعية.

---

[35] المصدر السابق ذكره
[36] وزارة البيئة والتغير المناخي بدولة قطر، فيسبوك، http://bitly.ws/M34G
[37] المرجع السابق ذكره

وسيجري وضع خارطة تنفيذية وبرنامج وطني نحو تنفيذ نظام وطني مستدام لإدارة النفايات الصلبة، بالتنسيق مع الجهات الدولية كالبنك الدولي، يتضمن الاستغلال الأفضل للنفايات، وتدويرها وإعادة استخدامها بما يحقق الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بظاهرة التغير المناخي فقد أكدت حكومة الأردن في أكثر من محفل دولي ضرورة تكاتف الجهود لتطبيق بنود الاتفاقيات العالمية المجابهة للتغير المناخي، وعملت وزارة البيئة مع البنك الدولي لإعداد مسودة "إطار السياسة الأردنية للنُهج التعاونية بموجب المادة السادسة من اتفاقية باريس وأسواق الكربون الدولية الأخرى اضافة للعمل مع صندوق المناخ الأخضر من خلال المعهد العالمي للنمو الأخضر من أجل دمج القطاع الخاص في العمل المناخي، من خلال عقد عدد من الجلسات التشاورية القطاعية مع ممثلين عن القطاع الخاص في القطاعات ذات الصلة (الطاقة، المياه، الزراعة، السياحة وغيرها)[38].

كما عملت مع صندوق المناخ الأخضر من خلال المعهد العالمي للنمو الأخضر لإعداد مسودة "سياسة التمويل المناخي" وعرضها على الجهات ذات العلاقة، اضافة للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد السياسة الوطنية للتغير المناخي والعمل مع الجهات ذات العلاقة بهدف ضمان دمج السياسة في خطط وبرامج الجهات الوطنية المختلفة، وإقرار تحديث السياسة الوطنية للتغير المناخي(2022-2050) .[39]

ومؤخرًا تم الدخول في المرحلة الثانية لاعتماد بنك تنمية المدن والقرى كجهة وطنية معتمدة لصندوق المناخ الاخضر. وتشرف الوزارة على العديد من وثائق مشاريع التغير المناخي التي تنفذها الوزارات الأخرى وابداء الملاحظات عليها ودراسة مدى انسجامها مع السياسات والخطط الوطنية للتغير المناخي كما بدأت الوزارة بالتشغيل الفعلي لنظام الرصد والابلاغ والتحقق وجمع البيانات وادخالها في النظام وجرد وتسجيل المشاريع الرأسمالية المستجيبة لتغير المناخ، وإدخالها في نظام الرصد والابلاغ والتحقق.

كما شاركت الأردن في مؤتمرات الأطراف المعنية بمواجهة التغير المناخي على المستوى العالمي ووهي مشاركة فاعلة، حيث شارك فيها سنويا وفد رسمي على رأسه جلالة الملك وممثلين من معظم الوزارات للتفاوض مع الدول العظمى لمساعدة الأردن على مواجهة تبعات التغير المناخي، ولفت إلى العمل مع الجهات ذات العلاقة للعمل على إنجاح المبادرة الأردنية التي أطلقها جلالة الملك خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ تحت عنوان "مبادرة مترابطة المناخ واللاجئين" التي نصت على وجوب اعتراف الدول بأن

[38] المرجع السابق ذكره
[39] المرجع السابق ذكره

الصراع يؤدي الى زيادة النزوح القسري على مستوى العالم، وأن البلدان المضيفة للاجئين والمصدر الرئيس لهذه الموجات تقع في آسيا، وأوروبا، وأميركا اللاتينية[40]."

ب. فلسطين:

أطلقت سلطة جودة البيئة، في 15 من يونيو، **المنصة الوطنية الرقمية الخاصة بتغير المناخ في فلسطين**. جاء ذلك خلال ورشة عمل عقدت في مدينة رام الله، بمشاركة رئيس سلطة جودة البيئة نسرين التميمي، ووزير الحكم المحلي مجدي الصالح، ورئيس سلطة الطاقة ظافر ملحم، ورئيس سلطة المياه مازن غنيم، ووكيل وزارة النقل والمواصلات عمار ياسين، ووكيل مساعد وزارة الزراعة حسام طليب.[41]

وتم التأكيد على أهمية المنصة الإلكترونية التي تأتي كأول تطبيق إلكتروني يضم المهتمين بشؤون تغير المناخ، للتعاون معا لحل أزمة المناخ من خلال عرض العمل المناخي في فلسطين عبر المنصة، واستعراض الأولويات والاحتياجات للمهتمين بالتمويل والمشاريع، وهي أداة توعوية للباحثين والطلاب وجميع المهتمين بالعمل على مشاريع تغير المناخ، وهي تحتوي على لوحات معلوماتية تعرض خرائط وعروض بيانية حول الانبعاثات والقطاعات الأكثر تضررا بهذه الظاهرة، وتسلط الضوء على الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بتغير المناخ وخطط العمل الخاصة بمختلف القطاعات[42].

رابعا: شرق افريقيا:

ا. الصومال

شارك السفير إلياس أبوبكر سفير جمهورية الصومال الفيدرالية لدى مصر والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية في الاحتفالية التي عقدت بمقر جامعة الدول العربية اليوم، بمناسبة اليوم العالمي للتصحر ومكافحة الجفاف ونظمتها إدارة البيئة والأرصاد الجوية بالجامعة العربية، ودعا إلى ضرورة تكاتف الجهود بين الدول **العربية لوضع خارطة طريق عربية تساهم في وضع حلول جذرية لحل أزمة تغير المناخ،** وفتح آفاق للتعاون العربي والدولي في هذا الصدد وتبادل الخبرات لخلق مستقبل أفضل. وأضاف الصومال عان كثيرا جراء التغيرات المناخية وخاصة ازمة الجفاف والفيضانات المتكررة، وبالإشارة لأحدث التقارير الدولية في هذا الصدد، فإن عام 2022 قد شهد وفاة ما يقدر بنحو ثلاثة واربعين ألف حالة

---

[40] المرجع السابق ذكره

[41] اطلاق سلطة جودة البيئة للمنصة الوطنية الرقمية لتغير المناخ لدولة فلسطين، سلطة جودة البيئة فلسطين، فيسبوك: http://bitly.ws/M2Ww

[42] المرجع السابق ذكره

(43000) نصفهم من الأطفال دون الخامسة بسبب الجفاف المتزايد، وهذا العدد أعلى مما شهده في 2017 و2018 حيث تعاني الصومال من أزمة انسانية طاحنة جراء تفاقم أزمة الجفاف هي الأسوأ منذ أربعين عاما.[43]

ب. جيبوتي

بحضور وزير المالية والاقتصاد للصناعة في جيبوتي، إلياس موسى دواله، ووزير البنية التحتية والمعدات حسن محمد إبراهيم، أطلق البنك الأفريقي للتنمية مشروع دراسة البنية التحتية الحضرية المتكاملة والتكيف مع المناخ في مدينة جيبوتي. يهدف البرنامج الأفريقي لتمويل إدارة مخاطر الكوارث وعناصره من خلال منحة قدرها 3.8 مليون دولار أمريكي من صندوق التنمية الأفريقي. وتوفر مبادرة البنك أدوات مبتكرة لتمويل مخاطر الكوارث ستمكن جيبوتي من التحوط بشكل أفضل من مخاطر الفيضانات. وسيعزز البرنامج أيضا قدرة الجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في إدارة مخاطر الكوارث، وسيساعد على وضع استراتيجية وطنية لتمويل مخاطر الكوارث، ويغطي فترة ثلاث سنوات (2023-2025) وستنفذه وكالة الطرق الجيبوتية.[44]

غاية (2)	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ

أولًا: شمال أفريقيا:

ا. مصر

في إطار توجه مصر نحو تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ، شاركت مصر في الدورة ٥٨ لاجتماعات الهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ بألمانيا واستعرضت خلال ورشة العمل المقامة على هامش دورة "تقييم التقدم العالمي المحرز في الحلول القائمة على الطبيعة لمواجهة آثار تغير المناخ"، التقدم المحرز حتى الآن في مبادرة الحلول القائمة على الطبيعة (ENACT) والتي أطلقتها مصر بالشراكة مع ألمانيا والاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN وعدد من الدول خلال فعاليات مؤتمر المناخ 27

[43] سفير الصومال يدعو لوضع خارطة طريق عربية لحل أزمة تغير المناخ، المصري اليوم، 20 يونيو 2023، http://bitly.ws/Mk7Q
[44] جيبوتي: البنك الأفريقي للتنمية يطلق مشروع دراسة متكاملة عن البنية التحتية الحضرية والتكيف مع المناخ، البنك الافريقي للتنمية، 6 يونيو 2023، http://bitly.ws/Mkce

في نوفمبر 202. كأحد الآليات للربط بين مواجهة آثار تغير المناخ وصون التنوع البيولوجي وحماية الطبيعة.[45]

التقت ياسمين فؤاد وزيرة البيئة مع السيد عبد الحكيم الواعر مساعد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والممثل الإقليمي للمنظمة لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والوفد المرافق له، من أجل تعزيز **سبل التعاون الثنائي في مجالات مشروعات التكيف وربط تغير المناخ والتنوع البيولوجي واستخدام الأراضي والمجتمعات المحلية،** وربط هذا بتحقيق أحد أهداف الإطار وهو اعلان ٣٠٪ من الأراضي والمياه مناطق محمية بحلول ٢٠٣٠. وأشارت وزيرة البيئة إلى اهتمام وزارة البيئة بدمج المجتمعات المحلية في صون الموارد الطبيعية وإدارة المناطق المحمية وخلق فرص عمل لهم بها، مما دفعها لإطلاق حملة "حكاوي من ناسها" لإقامة حوار للمجتمعات المحلية، بهدف الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم عاداتهم، وذلك في ١١ قبيلة تعيش داخل المحميات الطبيعية، و للتأكيد على فكرة ان السياحة البيئية لا تقتصر على المكان فقط ولكن أيضا حياة سكانه وعلاقتهم بالطبيعة المحيطة التي نتج عنها ارثهم الثقافي والفني، مشيرة إلى إمكانية التعاون في دعم هذه المجتمعات التي يعمل بعضها بالزراعة لتعزيز قدراتهم على صون التنوع البيولوجي ومواجهة آثار تغير المناخ.[46]

أكدت وزيرة البيئة على تطلعها للتعاون مع المنظمة في البناء على الشراكة القائمة في الملف المشترك بين المنظمة والوزارة ومرفق البيئة العالمي في مشروعات التكيف والأمن الغذائي، من خلال التوجه لإشراك القطاع الخاص بالعمل على مشروع للتكيف يتعلق بإدارة استخدامات الأراضي بالشراكة مع القطاع الخاص لدعم صغار المزارعين وربات البيوت، مع تحقيق هدف التخفيف قَفي الوقت ذاته بتقليل الانبعاثات من قطاع الزراعة، مشيرة إلى أنه فرصة واعدة للتعاون المشترك في الربط بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي واستخدامات الأراضي والمجتمعات المحلية[47].

احتفالا بيوم البيئة العالمي ٢٠٢٣، اطلعت ياسمين فؤاد وزيرة البيئة على مصنع اتيكو فارما أول مصنع للأدوية صديق للبيئة على اجراءات المصنع التي تؤهله **ليكون مصنع صديق للبيئة والمناخ**، من حيث الطاقة النظيفة وخفض انبعاثات الكربون، حيث يتم استخدام الغاز

---

[45] وزارة البيئة تشارك في الدورة ٥٨ لاجتماعات الهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في بون بألمانيا ... مستشار وزيرة البيئة يعرض التقدم المحقق في مبادرة الحلول القائمة على الطبيعة ENACT خلال الحدث الجانبي "تقييم التقدم العالمي في الحلول القائمة على الطبيعة لمواجهة آثار تغير المناخ"، وزارة البيئة المصرية، http://bitly.ws/MjCN

[46] وزيرة البيئة تناقش مع مساعد المدير العام لمنظمة الفاو والممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا سبل التعاون المستقبلي في مشروعات التكيف، وزارة البيئة المصرية، http://bitly.ws/MjB6

[47] نفس المرجع السابق

الطبيعي كطاقة نظيفة بدلا من السولار ويتم استخدامه في غلايات البخار و وحدات التكييف المركزي الخاصة بالتبريد الصناعي والتبريد المركزي، خاصة أن الغاز الطبيعي يلعب دور اساسي في خفض انبعاثات الكربون، كما يتم استخدام نظام مغلق للري للحفاظ على البيئة عن طريق استخدام ناتج الصرف الصناعي والعملية الصناعية وناتج محطة المياه بعد معالجته لتحويل المساحات المتاحة في المصنع إلى مسطحات خضراء دون الحاجة لاستخدام مياه المدينة والتأكد من تطبيق مبدأ إعادة الاستخدام. كما يتم استخدام ناتج العملية الإنتاجية من البخار لتحويله إلى مياه مكثفة وتجميعها في خزانات تحت الارض ويتم ضحها بمضخات ذات مواصفات خاصة لتغذية خزان المياه الخاص بغلايات البخار الصناعي بدلا من استخدام مياه المدينة بما يحقق مبدأ اعادة التدوير والاستخدام، ويقلل أيضا من الطاقة المستهلكة.[48].

شاركت مصر في جلسة بعنوان "**مناصرة أولويات المناخ والتنمية**" ضمن فعاليات منتدى صندوق أوبك للتنمية، بمشاركة الدكتور عبد الحميد الخليفة، المدير العام لصندوق أوبك للتنمية، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، أكد الدكتور محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخى 27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، **أنه أصبح من الضروري إصلاح نظام التمويل العالمي وتبني سياسات تمويلية جديدة تساهم في توفير تمويل كافي وعادل وفعّال للعمل التنموي والمناخي[49].**

وأشار محيي الدين إلى أهمية تعزيز البعدين الإقليمي والمحلي للعمل المناخي والتنموي، لافتًا إلى النتائج العملية التي حققتها المنتديات الإقليمية الخمسة، التي أطلقتها الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ورواد المناخ، وذلك بمناقشة أكثر من ٤٠٠ مشروع تم تصفيتها إلى نحو ١٢٠ مشروعًا مناخيًا قابلًا للاستثمار والتمويل والتنفيذ خلال النسخة الأولى من المنتديات، بينما تستهدف النسخة الثانية التي انضمت لها كذلك الرئاسة الإماراتية لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين التوصل لاتفاقات نهائية لتمويل وتنفيذ ما يتراوح بين ١٠ و١٥ مشروعًا قبل انطلاق مؤتمر المناخ في دبي. وفيما يتعلق بالبعد المحلي للعمل التنموي والمناخي، قال محيي الدين إن المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية التي أطلقتها مصر هي نموذج رائد لتوطين العمل التنموي والمناخي، حيث نجحت في رسم خارطة استثمار في جميع محافظات مصر

[48] نفس المرجع السابق

[49] محيى الدين: إصلاح نظام التمويل العالمى ضرورى لتمويل العمل المناخى، اليوم السابع، متاح على: http://bitly.ws/Ln2H

وإشراك جميع الأطراف المحلية والفئات المجتمعية المختلفة في تنفيذ العمل التنموي والمناخي.[50]

ج. المغرب:

شاركت وزيرة الشؤون الخارجية في اجتماعات المانيا للمناخ، ببرلين خلال يونيو 2023، وأكدت أن المغرب هو بلد رائد منذ فترة طويلة بفضل مبادرات الملك محمد السادس، حيث حقق هدفه الوطني الطموح للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واعتمد المغرب أفضل المعايير في مكافحة تغير المناخ بالمنطقة. وتتوج الجهود بنتائج "ملموسة للغاية"، مثل محطة نور للطاقة الشمسية، والتي تزود 1,3 مليون شخص بالطاقة الكهربائية النظيفة[51].

د. تونس:

تولت وزارة البيئة، تحت إشراف وزيرة البيئة السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي، تنظيم الاجتماع الأول للجنة المشتركة التونسية اليابانية لتفعيل آلية التبادل المشترك لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وذلك يوم 20 يونيو 2023، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى وخبراء من الجانب الياباني والتونسي[52].

وتجدر الإشارة إلى أن تونس أمضت على هامش تنظيم الدورة الثامنة لمؤتمر طوكيو حول التنمية بإفريقيا (أوت 2022)، مذكرة التفاهم الخاصة بالانضمام إلى الآلية اليابانية لتبادل تخفيضات غازات الدفيئة بموجب اتفاق باريس حول المناخ. وتهدف هذه الآلية، والتي تضم حاليا 26 دولة عضوا منها 3 دول عربية (تونس، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، المساهمة في تمويل المشاريع المتعلقة خاصة بالطاقات المتجددة والنقل والصناعات النظيفة والتصرف في النفايات والتي تؤدي إلى التخفيض من انبعاثات غازات الدفيئة وتبادلها في إطار السوق اليابانية للكربون[53].

وقد تم خلال الاجتماع الأول للألية المصادقة على الإجراءات الخاصة بتقديم المشاريع والمصادقة عليها ومتابعتها وتقييمها والإجراءات العملية للإذن بتبادل التخفيضات الكربونية بين تونس واليابان. كما تمت مناقشة الإجراءات العملية للشروع في تمويل

---

[50] نفس المرجع السابق

[51] العمل المناخي.. المغرب، بلد رائد منذ فترة طويلة بفضل مبادرات جلالة الملك (وزيرة الخارجية الألمانية)، أكسبريس، 6 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LND7

[52] السيدة وزيرة البيئة تشرف على الاجتماع الأول للجنة المشتركة التونسية اليابانية لتفعيل آلية التبادل المشترك لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وزارة البيئة، فيسبوك، http://bitly.ws/M2oj

[53] المرجع السابق ذكره

مشاريع إنتاج الكهرباء باعتماد الطاقات المتجددة بالجنوب التونسي، على أن يتم استكمال الوثائق النهائية لتمويل المشاريع في نهاية سنة 2023[54].

ثانيا: دول الخليج العربي:

ا. السعودية

تجلت جهود السعودية في مقاربة تغير المناخ بأطروحات رائدة وناجعة، ذات أهداف واقعية، توّجت بمبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، ساهمت من خلالها السعودية في وضع حلول فاعلة لمعضلة تغير المناخ، في وقت عجزت دول أخرى عن القيام بدورها. اشترت شركات سعودية أكبر عدد من أرصدة ائتمان الكربون في أكبر مزاد عالمي نفّذته شركة "سوق الكربون الطوعي الإقليمية". ونجحت شركة سوق الكربون المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي في بيع 2.2مليون طن من أرصدة الكربون، بأكبر مزاد لائتمان الكربون عقدته في العاصمة الكينية نيروبي. حيث تعدّ أرصدة ائتمانات الكربون واحدة من الوسائل المطروحة عالميًا لتمكين الشركات من المساهمة في الوصول إلى الحياد الكربوني، وضمان خفض الانبعاثات الكربونية في سلاسل القيمة.[55]

وتنوي الشركة استعمال جميع الأدوات المتاحة لمواجهة تحدّي تغير المناخ وآثاره، يُظهر المزاد أهمية الدور الذي تؤديه أسواق الكربون الطوعية في توجيه التمويل إلى المشروعات التي نحتاجها بشدة لتعزيز العمل المناخي، وتسعى إلى أحد أكبر أسواق الكربون الطوعية في العالم بحلول عام 2030، سوقًا قادرة على تعويض مئات ملايين الأطنان من انبعاثات الكربون سنويًا، وفي ضخ التمويل إلى المشروعات التي تواجه التغير المناخي، وترتقي بمستويات العيش في دول الجنوب العالمي[56].

ب. البحرين:

أكدت البحرين خلال اجتماع مجلس الأمن بشأن التغير المناخي والسلام والأمن برئاسة وزيرة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة في 14 يونيو 2023، وضع البحرين مبدأ تحقيق التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتها الوطنية، لا سيما في رؤية البحرين الاقتصادية 2030. لكن تغير المناخ يمثل تحديا عالميا يتطلب حلولا عالمية، وتعاونا دوليا باعتباره تهديدا لا يقل خطرا عن التهديدات التقليدية للسلم والأمن الدوليين.

---

[54] المرجع السابق ذكره

[55] السعودية تشتري أكبر عدد من أرصدة ائتمانات الكربون في مزاد عالمي، الطاقة، 15 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LTUh

[56] المرجع السابق ذكره

وأكدت البحرين أهمية التوصل إلى نهج جماعي وقائي شامل لمواجهة التحديات الأمنية الناشئة نتيجة لتغير المناخ، تستهدف في المقام الأول الدول المتضررة من النزاعات، من خلال تطوير الحلول المتكاملة وتوسيع نطاقها وتسريعها للتغلب على أوجه الضعف وصولا إلى حل النزاعات وديمومة السلام.[57]

وهناك جهود عديدة للبحرين مثل مبادرات وجهود الحكومة بهدف التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ وذلك على الرغم من أن نسبة الانبعاثات فيها لا تتجاوز 0.07% من إجمالي الانبعاثات العالمية، حيث قامت المملكة بإعلان التزامها بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060م عبر تبني مجموعة من الأهداف قصيرة المدى، تسعى بحلول عام 2035م، إلى تخفيض الانبعاثات بنسبة 30% من خلال مبادرات إزالة واحتجاز الكربون، ومبادرات لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة ومضاعفة مصادر الطاقة المتجددة. وأضاف أن مملكة البحرين قامت بإجراء الدراسات اللازمة لتقييم تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق الساحلية، ووضع خطة طويلة المدى تتناسب مع حجم التحديات وطبيعة المناطق ذات الأولوية المطلوب حمايتها.[58]

وأوضح السفير أنه انطلاقا من إيمانها بأن التحديات الدولية تتطلب جهودا دولية مشتركة وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، فإن مملكة البحرين أيدت "مبادرة الشرق الأوسط الأخضر" التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية الشقيقة عام 2023، وأكدت دعمها للمبادرات التي تم التوافق عليها خلال قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، كما وافقت على أربع مبادرات عالمية رئيسية في مجال التغير المناخي وهي مبادرة التحالف العالمي للمحيطات، والتعهد العالمي بشأن غاز الميثان، ومبادرة الحكومة الخضراء، ومبادرة الإمارات الإستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050م.[59]

ثالثا: بلاد الشام:

ا. لبنان

خلال اجتماع اللجنة التوجيهية الوطنية الدوري في لبنان، ضمن مشروع "الحلول المرنة للمياه لمواجهة تغير المناخ في الأردن ولبنان" في حضور وزيري البيئة والزراعة في حكومة تصريف الأعمال ناصر ياسين وعباس الحاج حسن، ناقش الوزيران الهدف من المشروع إيجاد طرق

[57] مملكة البحرين تؤكد أمام مجلس الأمن أهمية معالجة التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، وكالة أنباء البحرين، 14 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LVqJ

[58] المرجع السابق ذكره

[59] المرجع السابق ذكره

مبتكرة من أجل تعزيز التكيف مع تغيّر المناخ وتعميم مراعاة تغيّر المناخ والنوع الاجتماعي في التخطيط الحضري. ويشجّع المشروع، الممول من صندوق التكيّف، إدارة الموارد المائية واستخدامها بطريقةٍ مستدامة عبر تعزيز أساليب الري المُوَفّرة للمياه والزراعة المستدامة، فضلًا عن تعزيز استخدام مصادر المياه غير التقليدية مثل مياه الصرف الصحي المُعالجة ومياه الأمطار. وفي لبنان، يركز المشروع على قضاء ومدينة زحلة المعرّضين بشكل خاص لموجات الجفاف المُتَكرّرة وموجات الحرّ الشّديد فضلًا عن تقلّب أنماط هطول الأمطار التي أصبحت من أبرز التحديّات التي تواجهها المنطقة[60].

رابعا: شرق أفريقيا:

ا. جزر القمر

في سياق تعزيز المرونة لمكافحة التغير المناخي نظمت جزر القمر مؤتمر وزاري حول "الاقتصاد الأزرق والعمل المناخي في إفريقيا" الدول الجزرية والمجتمعات الساحلية في المقدمة" والتي ستعقد في العاصمة موروني خلال الفترة من 12 إلى 14 يونيو2023. وأن الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو إعداد "بيان موروني"، وهي وثيقة سيتم تقديمها في المؤتمرات الدولية الكبرى حول البيئة، مثل مؤتمر "كوب 28 للمناخ."

كما شارك رئيس جزر القمر غزالي عثماني في الجلسة الحوارية في القمة الدولية لميثاق التمويل العالمي الجديد، المنعقدة في العاصمة الفرنسية باريس، وأكد أنه يجب التكاتف من أجل إيجاد منهجية دولية للتعامل مع كل التحديات، حيث لم تحقق العديد من الدول الغنية تعهداتها بشأن تمويل المناخ. وهناك ضرورة على أن يكون هناك تعاون وثيق بين دول الشمال والجنوب من أجل الحصول على التمويل اللازم الذي تحتاج إليه الدول بخصوص الاستثمار في التنمية المستدامة وحماية البيئة بشكل أفضل وخفض انبعاثات الاحتباس الحراري وفرض ضريبة دولية على انبعاثات الكربون.[61]

غاية (3)	تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ

أولاً: شمال أفريقيا:

[60] الاجتماع الثاني للجنة الوطنية لمشروع الحلول المرنة للمياه لمواجهة تغيّر المناخ في لبنان، وزارة الاعلام الجمهورية اللبنانية، 1 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/M3or

[61] رئيس الاتحاد الإفريقي: نأمل في توحيد الجهود العالمية لمواجهة التغيرات المناخية، الوطن، 23 يونيو 2023، http://bitly.ws/MjIp

ا. مصر

في إطار دعم التعليم والتوعية من أجل إذكاء الوعي البيئي، ناقش وزير التربية والتعليم الفني في 24 من يونيو ورئيس اللجنة التنظيمية للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية؛ سبل استفادة طلاب التعليم قبل الجامعي من المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء وآليات مشاركة وزارة التربية والتعليم الفني في المرحلة الثانية من المبادرة. وتم الإشارة إلى حرص الوزارة على دمج المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية في المناهج الدراسية ودراسة كيفية مواجهة الآثار السلبية لهذه الظاهرة، خاصة في ظل استراتيجية الدولة وجهودها لمواجهة ظاهرة التغير المناخي والتحول إلى الطاقة المتجددة[62].

وفي إطار زيادة وعي الطلاب بتغير المناخ؛ نفذت الوزارة برامج تدريبية وتوعوية حول مفاهيم قضايا التغيرات المناخية من خلال حقائب تدريبية للمعلمين والمديرين، لدعم مهاراتهم في تنمية الوعي الطلابي بالتغيرات المناخية، وأسبابها وتأثيراتها السلبية على الإنسان والبيئة والكائنات الحية وكيفية مواجهتها والحد منها، وذلك حفاظًا على وضع حد للتأثيرات الناتجة عنها في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.[63].

ب. المغرب

احتضنت مدينة طنجة (شمال المغرب) على مدى يومين 22 و23 يونيو الدورة الثالثة لمنتدى المناخ المتوسطي حول قضايا مناخ البحر الأبيض المتوسط للعمل المناخي "ميد كوب المناخ." المؤتمر منظم بمبادرة من مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة ودار المناخ المتوسطية حول شعار "ميد كوب" المنعقد تحت رعاية الملك محمد السادس. افتتح المؤتمر الوزيرين المغربين نزار بركة، وزير التجهيز والماء، ووزيرة الانتقال الطاقي والبيئة اللذان ركزا على دور الفاعل الترابي وانخراطه في تفعيل التدابير المسطرة لمكافحة التغيرات المناخية. ويتضمن برنامج مؤتمر "ميد كوب المناخ" 16 ندوة موضوعاتي، ومنتدى للأعمال، وأنشطة موازية (دورات تكوينية، ولقاءات عمل بين مسؤولي وممثلي الشركات والمقاولات (B to B)، ولقاءات لمراكز الأبحاث والدراسات ومنظمات المجتمع المدني حول "ميد كوب المناخ"، وذلك في أماكن مختلفة بمدينة طنجة[64].

---

[62] وزير التعليم يوجه بمشاركة طلاب مدارس المتفوقين بالمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء، اليوم السابع، 24 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LZQq

[63] المرجع السابق ذكره

[64] الدورة الثالثة من مؤتمر "ميد كوب" تركز على دور الجماعات الترابية في تسريع أجندة المناخ، أكسبريس، 23 يونيو2023، متاح على: http://bitly.ws/LNUk

وشهد المؤتمر الذي يعتبر انطلاقة إلى "كوب 28 دبي بالإمارات العربية "حضور أزيد من 1500 مشارك من خبراء وباحثين أكاديميين مغاربة ودوليين في قضايا المناخ، إلى جانب مسؤولين حكوميين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. وناقش المشاركون عدة مواضيع من قبيل "النظم الغذائية المستدامة" و"المدن والأقاليم المتكيفة مع تغير المناخ"، و"الإدارة المستدامة للموارد المائية والاقتصاد الأزرق"، و"الانتقال الطاقي"، و"النساء والمناخ"، "تمويل مشاريع المناخ" و"الحلول القائمة على الطبيعة"، و"الهجرة المناخية"، و"السلام والأمن والتعاون اللامركزي"

ودعا المشاركون في مؤتمر "ميد كوب"، إلى تقديم تمويلات عمومية جديدة وإضافية للبلدان النامية لمواجهة آثار التغيرات المناخية، ومساعدتهم على التكيف والتخفيف منها. وحث المشاركون على توفير "تمويل إضافي للبلدان النامية، إلى جانب التمويلات الموجودة من طرف "صندوق المناخ الأخضر "و"المساعدة العمومية على التنمية"، شريطة ألا يؤثر ذلك على تمويل العمل الدولي في إطار الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية[65].

ثانيا: دول الخليج العربي

ا. الامارات

تمتد جهود الإمارات في تحقيق الاستدامة إلى التعليم البيئي والتوعية، إذ تم دمج التعليم البيئي في المنهاج الوطني وتقوم الحكومة ومختلف المنظمات بتنفيذ حملات ومبادرات توعوية لجذب المشاركة العامة في جهود الحفاظ على البيئة.
أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال جلسة حوار في ال 29 يونيو نظمتها بالتعاون مع رئاسة مؤتمر الأطراف «كوب 28» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و«اليونيسف»، أن **الأطفال والشباب هم من يقودون التغيير بعزمهم وحيويتهم**، داعيةً إلى دمج أصواتهم في مناقشات الأمم المتحدة من خلال جدول أعمال العمل المناخي. وافتتح السفير محمد أبوشهاب الحوار الذي يعد جزءاً من مناقشة أكثر شمولاً، تُعقد قبل بدء أعمال مؤتمر الأطراف في دولة الإمارات(COP28) ، ويهدف إلى ضمان الاستماع لأصوات الأطفال والشباب، مع حقيقة أن مشاركتهم أساسية في أي جهود ذات صلة.[66] أشارت البعثة الدائمة للدولة إلى أن الأطفال والشباب ليسوا مجرد ضحايا لتأثيرات التغير المناخي، فهم من يقودون التغيير بعزمهم وحيويتهم، داعيةً إلى دمج أصواتهم في المناقشات من خلال جدول أعمال العمل المناخي.[67]

---

[65] "ميد كوب المناخ" في المغرب يمهد لـCOP28 .. تمويل واقتصاد أزرق، العين الإخبارية، 27 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LNUU
[66] الإمارات تدعو لإشراك الشباب في العمل المناخي، الاتحاد، 29 يونيو 2023، متاح على: http://bitly.ws/LVQP
[67] المرجع السابق ذكره

المحور الثالث: جهود جامعة الدول العربية في التغير المناخي

أ. المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية تعلن إدراجها على جدول أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بجامعة الدول العربية:

تمثلت أبرز جهود جامعة الدول العربية في الملف المناخي خلال شهر يونيو **في موافقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) على إدراج المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية ضمن بنود جدول أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية**، ودعوة المستثمرين والمؤسسات التمويلية لدراسة وتمويل المشروعات الفائزة بالمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وذلك خلال اجتماع اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الثالث عشر[68].

وأوضح السفير هشام بدر، **المنسق العام للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية** إن ترحيب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) بإدراج المبادرة ضمن بنود جدول أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية جاء في إطار اهتمام جامعة الدول العربية بالمبادرة وما تقدمه من حلول ذكية وعملية لمواجهة أخطار تغير المناخ والمشكلات البيئية.

ومن أهم نتائج الاجتماع الذي عقدته المبادرة بمقر جامعة الدول العربية بحضور ممثلي الدول العربية برئاسة وزير مفوض ندى العجيزي، مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية لعرض المبادرة كنموذج ناجح يحتذى به من قبل الدول العربية، واستعداد مصر لنقل تجربتها الناجحة وتقديم الدعم الفني للدول العربية الراغبة في تطبيق هذا النموذج الرائد في دولتها، كما تمت الإشارة إلى دعوة المستثمرين والمؤسسات التمويلية إلى دراسة المشروعات الفائزة بالمبادرة وتمويلها لضمان استمراريتها في تقديم حلول ذكية وعملية لمواجهة مخاطر تغير المناخ[69].

وأكد بدر أن مثل هذا الاهتمام بمخرجات المبادرة من جامعة الدول العربية يدل على نجاح المبادرة في تحقيق أهدافها، موضحًا أن المبادرة في دورتها الثانية تسعى لتعظيم الاستفادة من نتائج الدورة الأولى لتقديم عدد من الحلول الجديدة لمشكلات تغير المناخ والتي ستشارك

---

[68] المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية تعلن إدراجها على جدول أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بجامعة الدول العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 25 يونيو 2023، http://bitly.ws/M5od

[69] المرجع السابق ذكره

بمؤتمر المناخ28 بدولة الامارات. كما أكد بدر حرص المبادرة على نقل تجربتها للدول العربية، باعتبارها مبادرة غير مسبوقة عالميًا تنفذ بجميع محافظات مصر بمشاركة عدد من الفئات المختلفة، مشيرًا إلى أن المبادرة حظيت بالثناء الدولي من المؤسسات الدولية، موضحًا أن من أهم مكتسبات المبادرة هو الانتقال من المحلية إلى الوطنية ثم إلى العالمية من خلال تقديمها لعدد 100 مليون مصري، بالإضافة إلى تكوين قاعدة بيانات للمشروعات الخضراء الذكية التي شاركت بالدورة الأولى من المبادرة وقدرتها على ربطها بالممولين والمستثمرين[70].

يشار إلى أن المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية كانت قد شاركت خلال يونيو 2023 في منتدى الاستدامة والأعمال الحكومية الذي نظمته جامعة الدول العربية في القاهرة بمشاركة كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد أبو الغيط، والمدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية الدكتور ناصر القحطاني، ووزيرة الدولة للتطوير الحكومي ومستقبل الدولة الإماراتية عهود الرومي وعدد من ممثلي المؤسسات التعليمية والتجارية.[71]

ب. إطلاق جامعة الدول العربية لتقرير الاستدامة والعمل الحكومي:

في 6 يونيو أطلقت المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع حكومة الإمارات تقرير «الاستدامة والعمل الحكومي - حالة الحكومات العربية»، وذلك على هامش منتدى الاستدامة والعمل الحكومي الذي أقامته المنظمة في مصر. وأجرى التقرير مقابلات مع 1800 من قيادات الحكومات العربية وتوصل إلى مجموعة من التوصيات في مجالات التحول الرئيسة مثل رعاية المدن الذكية وتنميتها، **والتمويل الأخضر** وحشد الموارد في القطاع الخاص، والابتكار في صنع السياسات، والاستثمار في رفع مستوى الوعي[72].

إن إطلاق تقرير "الاستدامة والعمل الحكومي - حالة الحكومات العربية"، بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية، وحكومة الإمارات، **يُعد فرصة ذهبية للتعرف إلى مدى استعداد الحكومات العربية لمواجهة التغير المناخي**، كما يتطرق إلى مدى استعدادها لاستغلال فرص النمو في الاقتصاد الأخضر، والإسهام في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية. وأجرى التقرير استبيانا عن الاستدامة وجهوزية الحكومات العربية، وذكر نحو نصف الموظفين الحكوميين أنّ حكوماتهم لديها خطة كاملة ومنشورة للحدّ من الانبعاثات الكربونية[73].

---

[70] المرجع السابق ذكره

[71] المرجع السابق ذكره

[72] رئيس «COP28»: الحكومات لها دور محوري في الحد من تداعيات تغير المناخ، المصري اليوم، 6 يونيو 2023، http://bitly.ws/M5ti

[73] المرجع السابق ذكره

المحور الرابع: الرؤية التحليلية والتوصيات

١. تحليل واقع العمل المناخي في المنطقة العربية.. إلى ماذا تشير البيانات؟

منذ بداية العام الجاري تركز أغلب حكومات الدول العربية على **هدف تمويل الخسائر والاضرار** وضرورة الانتقال من وضع الأهداف التي أسست في كوب 27 إلى تنفيذها ، بصفته عامل النجاح الحاسم في جميع ركائز العمل المناخي، حيث تحتاج الحكومات العربية إلى مضاعفة تمويل التكيّف بحلول عام 2025، وتحقيق نتيجة فعالة في موضوع الخسائر والأضرار العام الجاري عبر توصيات واضحة من اللجنة الانتقالية المعنية بصندوق معالجة الخسائر والأضرار وترتيبات التمويل بحلول قمة المناخ كوب 28 على أمل أن يكون هناك فرصة لتحديد مستهدفات تمويلية جديدة في قمة المناخ كوب 28، تسهم في رسم مسار جديد لطموح مناخي أكبر.

وبالفعل استطاعت الدول العربية من خلال مشاركتها في مفاوضات بون المناخية (**SB 58**) أن تضع قضية التمويل على رأس أولويات المؤتمر، وتسعى لزيادة التدفقات المالية بشأن المناخ من مصادر مختلفة، وجرت الإشارة حول الهدف الكمي الجماعي العالمي الجديد **(NCQG)**بشأن تمويل المناخ، بجانب تتبع التزام الدول الغنية بهدف تمويل المناخ البالغ 100 مليار دولار هذا العام. يشير الهدف الجماعي الكمي الجديد **(NCQG)** بشأن تمويل المناخ، إلى قيمة التمويل الجديد الذي سيحل محل التزام الـ 100 مليار دولار، بدءا من 2025. لذلك وفق المؤشرات الأولية في بون، يعتقد أن كوب 28 في دبي سيلبي التوقعات العالمية بشأن قضية التمويل.

<u>بالنظر إلى أقل الغايات تحقيقاً هي الغاية الثالثة المتعلقة</u> بتحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، حيث يلاحظ خلال شهر يونيو قلة الأنشطة التوعوية في سبيل التخفيف من تداعيات التغير المناخي، وبشكل تختفي الغاية منذ أكثر من شهر في دول عديدة أبرزها دول النزاع العربي.

<u>اما عن أكثر الدول التي حققت نجاحات على مدار شهر يونيو</u>، نري مصر في المقدمة وعن مدي تحقق الغايات الثالثة، تبنت سياسات وأنشطة تخفض من الانبعاثات الكربونية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها استطاعت الحد بشكل كامل من أضرار التغير المناخي مازالت مصر في دائرة أكثر دول افريقيا تعرضا لخطر المناخ. علي الجانب الاخر اختفت دول عديدة شهر يونيو عن الوجود ولم يذكر لها جهود للحد من التغيرات المناخية ولعل أبرزها دولة السودان واريتريا نظرا للصراع المسلح الدائر هناك.

فيما يتعلق بدولة العدد هذا الشهر " اليمن" مازالت اليمن تواجه مشكلات بيئية خطيرة بسبب استمرار الانتهاكات التي ترتكبها مليشيا الحوثي المدعومة من إيران واستمرار الحرب الأهلية، جعلتها في المرتبة 171 من أصل 182 دولة على مؤشر نوتردام العالمي للتكيف، الذي يقيّم قابلية التأثر بتغير المناخ والاستعداد للتكيف معه. على الرغم من كل التدخلات الإقليمية والدولية للتحسين الأوضاع المناخية، تبقى هذه التدخلات محدودة جداً في اليمن، ودون المستوى المطلوب، ويظل هناك الكثير مما يتعين القيام به لمساعدة اليمن في مواجهة آثار التغير المناخي، وهناك حاجة ماسة إلى جهود كثيفة، ومتنوعة، تشمل امتلاك خطة وطنية، ومنظومة سياسات بيئية شاملة.

منذ عام 2020 وهناك دعوه لليمن الي **تبنى خطة طوارئ مناخية لمواجهة الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها**، ومع ذلك لم يذكر لها أي وجود لهذه الخطة حتى الان، على الرغم من اعلان وزير البيئة في مارس 2023 ان الحكومة تبذل جهودا في إعداد خطة طوارئ مناخية لمواجهة الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها، علاوة على مكافحة التصحر ووقوف زحف الرمال وتخفيف أثار الجفاف." لذلك لا يتوقع أن تكون السلطات اليمنية قادرة على القيام بتدخلات مماثلة في مواجهة آثار تغير المناخ في المدى المنظور، بسبب استمرار الصراع وما تسببت به جماعة الحوثي من تدمير شامل للبنية التحتية والممتلكات، في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية التي تعيق نشاط مؤسسات الدولة.

بالنظر الي جهود جامعة الدول العربية خلال شهر يونيو، يمكن القول ان الجامعة تركز هدفها كله نحو هدف واحد هو المبادرات الهادفة للتكيف مع التغيرات المناخية على سبيل المثال إدراج المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية ضمن بنود جدول أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية. وأغفلت الحديث عن الخسائر والاضرار هذا الشهر في ظل الرواج المنتشر له سواء من قبل حكومات الدول العربية او مفاوضات بون المناخية.

ب. التوصيات

أولا: في ظل أهمية المنح والمساعدات المالية اللازمة للتخفيف من الخسائر والاضرار الناتجة عن التغيرات المناخية، **تدعو مؤسسة ماعت الجهات المالية المانحة بتكثيف مساعداتها المالية للدول العربية، ولا سيما الدول الأكثر عرضة لمخاطر المناخ ودول النزاع التي تفتقر الى وجود مؤسسات قوية قادرة على تمويل الضرر.**

ثانيا: في سبيل التخفيف من تداعيات المناخ والحد من المخاطر المناخية، **تحث ماعت جامعة الدول العربية على بناء شراكات مع الحكومة اليمنية بشأن الجهود والبرامج المتعلقة بالتأهب لتغير المناخ**، بما في ذلك التخزين المسبق للإمدادات والغذاء والمياه والاحتياجات الضرورية الأخرى للمجتمعات.

ثالثا: تثمن مؤسسة ماعت جهود الحكومات العربية في تدشين أنظمة الإنذار المبكر نظراً للأهمية القصوى التي تحظى بها الأنظمة في سرعة التنبؤ بالتغيرات المناخية، **وفي هذا الصدد تدعو مؤسسة ماعت حكومات الدول العربية التي لم تنشأ حتى الآن أنظمة انذار مبكر سرعة إنشاءها، لكي تكون على اتم استعداد للتداعيات السلبية والحد والتخفيف منها.**

رابعا: في ظل استعراض المنتدى السياسي رفيع المستوي لعام 2023 الهدف السابع عشر المتعلق بتعزيز الشراكات التي تقوم بها الحكومات، **تدعو ماعت الحكومات العربية بتعزيز شراكاتها في العمل المناخي مع حكومات الدول العربية بمشاركة تجربتها الناجحة في الشراكات العربية من أجل تعميم الاستفادة والخبرة في العمل المناخي مع غيرها من الدول العربية الأخرى.**

خامسا: تثمن مؤسسة ماعت جهود الحكومة المصرية في تعزيز مشاركة طلاب المدارس في المبادرة الوطنية للتحول إلى الأخضر، وفي هذا الصدد تشجع ماعت **حكومات الدول العربية تحول المجتمعات الجامعية إلى جامعات خضراء خالية من الانبعاثات الكربونية، والقيام بدورها كمنارة علمية لتحفيز المجتمع للتحول الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية،** كما تفعل الدول الأوروبية (نموذج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن والتي حصلت على المركز الأول كأول جامعة خالية من الكربون).

سادسا: توصي مؤسسة ماعت حكومات الدول العربية بضرورة **حشد ودعم المجتمع الصحي في العمل المناخي وتحديد إجراءات مناخية عاجلة، من خلال تعزيز الانفاق على مستقبل أكثر صحة وعدلا واخضرارا لتجنب الخسائر البشرية الناتجة عن التغير المناخي.**